

التحكيم الرياضي» يحتفل بتخريج الدفعة الأولى للمحكمين المعتمدين»



شهد مركز الإمارات للتحكيم الرياضي، تخريج الدفعة الأولى من الموفقين والمحكمين الدارسين به، حيث أقيم حفل تخريج مبسط روعي فيه الالتزام بكافة الإجراءات الاحترازية والقواعد المتبعة للوقاية، حفاظاً على سلامة الجميع. وجرى خلال الحفل مناقشات ثرية بين الخريجين والمحكمين ورؤساء الغرف الابتدائية والاستئنافية، قبل توزيع شهادات التخرج لأول مرة في الإمارات بعد تأسيس المركز واضطلاعهم بمهامه الأساسية في التوفيق والفض في النزاعات، وتأهيل الكوادر المدربة من المحكمين والمحكمات.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول لمجلس التحكيم الرياضي لعام 2021 الذي عُقد صباح أمس بمقر المركز في دبي برئاسة علي محمد بو جسيم، وحضور ضرار حميد بالهول نائب رئيس المركز، وكل من الأعضاء سعيد عبد الغفار حسين، ويوسف عبد الله البطران، وحمده سيف الشامسي، وسعيد علي العاجل، وأحمد عبد الله الظاهري.

وأعرب علي محمد بو جسيم رئيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي عن تهنئته للخريجين من الدفعة الأولى للموفقين والمحكمين على ما أنجزوه من نجاحات خلال المرحلة الماضية، واعتمادهم ضمن قائمة الموفقين والمحكمين لدى مركز الإمارات للتحكيم الرياضي.

وأضاف: «اليوم نحتفي بتخريج أول دفعة من الموفقين والمحكمين لدى المركز، لنمضي في مسيرتنا الهادفة لإقرار قيم العدالة والنزاهة والشفافية التي تعد مبادئ رئيسية ومعايير مهمة يتم تطبيقها في كل المجالات والتخصصات والقطاعات بدولة الإمارات، ومما لا شك فيه أن تخريج أول دفعة من المحكمين يبشر ببناء أجيال جديدة لخدمة رياضة الإمارات في هذا الجانب المهم الذي يقضي بإعطاء كل ذي حق حقه لتتعم رياضاتنا بمزيد من الاستقرار والتميز والازدهار».

وشهد اجتماع مجلس إدارة المركز مناقشة التقرير المُعدّ عن سير عمل المنازعات الرياضية حتى تاريخ 28 فبراير الماضي، والخطوات والإجراءات المتبعة التي اتخذت حيال تلك المنازعات، مع الاطلاع على آخر المستجدات الخاصة بإطلاق الموقع الإلكتروني للمركز.

واستعرض مجلس التحكيم خلال اجتماعه أيضاً قائمة مذكرات التعاون والتفاهم المستهدف تفعيلها مع العديد من الجهات والهيئات خلال المرحلة المقبلة، بهدف إرساء أسس التعاون المتبادل واكتساب الخبرات، والاستفادة من التجارب النافعة.

واطلع الحضور على تجهيزات مقر المركز، والغرف المخصصة للمداولات، وغرف المحكمين، لضمان توفير البيئة الملائمة لكافة المتعاملين وأطراف النزاعات وأعضاء هيئات التحكيم ورؤساء الغرف التحكيمية، بما يساهم في قيام الجميع بأدوارهم على أفضل نحو ممكن، كما تم الاطلاع على التقريرين المالي والإداري لعام 2020.